



المالية الإسلامية

أكتوبر 2011

4	مقدمة
5	الباب الأول: نظرة عامة حول المالية الإسلامية
5	I. التعريف
6	II. أصل المالية الإسلامية
7	III. القرن 21 : نمو المالية الإسلامية
8	IV. أسس المالية الإسلامية
8	1. تحريم الفوائد
9	2. مبدأ تقاسم الخسارة و الربح
9	3. تحريم عدم اليقين و المضاربة (الغرر و الميسر)
9	4. أصول ملموسة
10	5. الأنشطة غير المشروعة
11	الباب الثاني: الأدوات المالية الإسلامية
11	I. مجموعة متنوعة من المنتجات
11	1. أدوات الدين : نقل الأصول
17	2. الأدوات ذات الصلة بالأسهم : التمويل التشاركي
21	3. الصكوك : شهادات الاستثمار
23	4. صناديق الاستثمار الإسلامية
25	5. تمويل المشاريع
25	II. الاتجاهات الحديثة: المالية الإسلامية بالأرقام
27	1. المالية الإسلامية بأوروبا
29	الباب الثالث: تدبير المخاطر
29	I. المخاطر المرتبطة بالمنتجات الإسلامية
29	II. عض إجراءات تدبير المخاطر
29	1. تدبير مخاطر القرض
31	2. تدبير مخاطر السيولة

31.....	3. تدبير مخاطر السوق.....
31.....	4. تدبير المخاطر العملية.....
32.....	III. التنظيم و مراقبة المؤسسات الإسلامية.....
32.....	1. أجهزة الرقابة.....
31.....	2. المعايير المحاسبية الإسلامية.....
34.....	الباب الرابع: وضع المغرب.....
34.....	I. المالية الإسلامية بالمغرب.....
34.....	II. التحديات.....
36.....	الخاتمة.....

يعتبر تطور المالية الإسلامية خلال العقدين الماضيين أحد التطورات المثيرة للاهتمام بالنسبة للتاريخ الحديث لقطاع الخدمات المالية العالمية. وقد تدرك الآن المؤسسات المتخصصة في المالية الإسلامية أن السوق لا تقتصر فقط على بعض المناطق من العالم الإسلامي بل بدأت تنتشر على المستوى الدولي.

تعود المالية الإسلامية الحديثة إلى سنوات السبعينات و لا تزال حاليا تتمركز بشكل كبير في منطقة الخليج الفارسي و جنوب آسيا، لكنها بدأت مع ذلك، تتوسع إلى أوروبا و الولايات المتحدة و ذلك دون شك، بعد الارتفاع القوي لأسعار النفط (الهيدروكربونات). و من أجل التقاط جزء من السيولة الغزيرة الآتية من مناطق الخليج الفارسي، عمل المهندسون الماليون على صقل عروضهم من أجل إثارة اهتمام طبقة من المستثمرين ذات مؤهلات هامة و لها اعتقادات خاصة.

تعمل حاليا المؤسسات المالية الإسلامية في ما يزيد عن 75 بلدا. و قد ارتفعت الأصول المالية التي تستجيب للمعايير الإسلامية بما يزيد عن 40 مرة منذ 1982 لتتجاوز 1000

مليار دولار في 2010¹ و ذلك بمعدل نمو من رقمين على مدى الخمس سنوات الأخيرة. رغم العديد من الابتكارات المدخلة بالمالية الإسلامية منذ ظهورها فهي تقدم دائما مؤهلات لتطوير مهم بسبب العناصر الرئيسية التالية :

* لا يزال انتشار المالية الإسلامية محدودا مقارنة بالمالية التقليدية أو الكلاسيكية حتى في بعض الدول الإسلامية

* مستوى القدرة على الصمود الذي أثبتته بعض البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية ؛

* الوعي العام لضرورة التوفر على نظام مالي يكمن هدفه الأول في تمويل الاقتصاد الحقيقي و الحد من ممارسات المضاربة؛

* البحث باستمرار على منتجات جديدة لتمويل الاقتصاد.

و اعتبارا لفتوتها، فالمالية الإسلامية في نطاقها المعاصر، تتطلب مجهودات كبيرة في ما يخص توحيد ممارساتها و تطوير الإجراءات الخاصة بتدبير المخاطر التي تأتي لتكميل أدوات تدبير المخاطر المستعملة في المالية الكلاسيكية.

يشمل هذا المستند خمس أجزاء رئيسية. يتمحور الجزئين الأولين حول تعريف المالية الإسلامية و يقدم نبذة تاريخية عنها و مدى تطويرها و كذلك تعريف المنتجات و التركيبات المستعملة. يتعلق كل من الجزء الثالث و الرابع منه بالمخاطر المرتبطة بالمنتجات الإسلامية و إجراءات تدبيرها و كذا الإطار التنظيمي للمؤسسات المالية الإسلامية و مراقبتها. يقدم الجزء الأخير منه المنتجات البديلة الموجودة بالمغرب.

¹ ستاندرد اند بورز: توقعات الإسلامية المالية لسنة 2010

الباب الأول: نظرة عامة حول المالية الإسلامية

I - التعريف

ما المقصود بالمالية الإسلامية ؟ يختلف التعريف بين ما هو ضيق جدا (عمليات التمويل بدون فائدة بنكية) و ما هو معمم جدا (العمليات المالية التي يقوم بها المسلمون). قد يجوز تعريف المالية الإسلامية كخدمات مالية و عمليات للتمويل يتم القيام بها بالأساس من أجل الامتثال لمبادئ الشريعة. فهذا التعريف يتجاوز تمثيل المالية الإسلامية بالتمويلات الإسلامية "دون فوائد" حيث يراد به أن المالية الإسلامية ترمي إلى توزيع متساوي و عادل للموارد و إلى الانصاف في توزيع المخاطر.

يتمثل الهدف الرئيسي من المالية الإسلامية في جعل الممارسات المالية مطابقة لما تشجعه الشريعة لتلبية حاجيات التمويل للمستثمرين الذين يرفضون المالية " الكلاسيكية" أو " التقليدية".

هناك بثلاث مبادئ أساسية ضمنية لأي معاملة مالية إسلامية و هي كالتالي :

(1) يجب أن لا يؤدي التمويل في أي حالة من الحالات إلى استلام الفوائد و لا إلى أداءها لأن شرط أداء الفوائد الثابتة التي تضمن من عائدا محددًا من قبل يعتبر مخالفا للقانون و غير منتج اقتصاديا.

(2) يجب أن لا تؤدي المعاملة إلى تمويل نشاط تحرمه الشريعة.

(3) يجب أن تجتنب العملية الغرر الذي يمكن ترجمته كعدم اليقين المفرط أو التعرض للمخاطر أو المضاربة بخصوص العملية المالية.

و تجدر الإشارة إلى أن جانب من الجوانب الأكثر أهمية في المالية الإسلامية يكمن في ممارسة تقاسم المخاطر. فالمالية الإسلامية تشجع تقاسم المخاطر و الأرباح بين المتعاقدين. تتغير درجة التقاسم بحسب طبيعة العقد. و في هذا السياق، تكون المالية الإسلامية أقرب بكثير من نشاط رأسمال المجازفة.

معظم المؤسسات المالية الإسلامية لديها هيئة رقابية شرعية : فهي لجنة مكونة من مستشارين دينيين تعطي رأيها حول امكانية قبول الأدوات المالية الجديدة و تقوم بعمليات المراجعة مع ضمان كون الأنشطة المزاولة و المنتجات المعروضة مطابقة للمبادئ الدينية.

II- أصل المالية الإسلامية

تعتبر جذور و مبادئ المالية الإسلامية قديمة قدم الدين نفسه. و في الواقع، يعطي فقه المعاملات منذ قرون إطارا مهيكلا للمعاملات المالية للمسلمين لكن، لم يتم تطوير النظام المالي الإسلامي إلا في أواخر القرن العشرين على أن يعتبر كنموذج متميز يسمح للمسلمين (و غير المسلمين) بالقيام بأنشطة مالية مطابقة للمبادئ الإسلامية.

كما يعود تاريخ أول تجربة في هذا المجال إلى سنوات الستينات و ذلك مع إنشاء صناديق الادخار القروية بمدينة ميت غمر (دلتا النيل) بمصر و إلى "صندوق التدبير بيليغيمس بماليزيا. يتمثل الهدف من هذه المؤسسات في تقليص الإقصاء البنكي و تعزيز تطوير الطبقات المحرومة من السكان، حيث أن أنشطتها الرئيسية التي تركز على هدف التنمية تقتصر على المستوى المحلي.²

و لهذا الغرض، تم التوافق على اعتبار أن الظهور الحقيقي للمالية الإسلامية الحديثة كان بعد سنوات السبعينات عقب إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يضم عددا كبيرا من البلدان المسلمة.

و كان التحدي أن ذاك تصميم نظام مالي من شأنه الامتثال إلى مبادئ الإسلام و الانسجام مع النموذج الاقتصادي الحديث. و لهذا الغرض تم تقديم خلال المؤتمر الإسلامي الثالث الذي انعقد بجدة في 1972 برنامجا إجماليا لإصلاح الأنظمة النقدية و المالية استنادا للأخلاق الإسلامية.

كما تم في سنة 1974 التصويت في مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بـلاهور على إحداث البنك الإسلامي للتنمية بين الدول الأعضاء وأصبح البنك فيما بعد العنصر الأساسي في النظام البنكي الإسلامي. و يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المؤسسة في مشاركتها من خلال تقديم و إقراض الأموال من أجل المشاريع المنتجة للمقاولات و تقديم مساعدات مالية للبلدان الأعضاء من أجل إنمائها اقتصاديا و اجتماعيا. كما اسندت لهذا البنك مهمة إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة و قد تم الترخيص له بقبول الودائع و تعبئة الموارد المالية وفق إجراءات مطابقة لأحكام الشريعة.

يضم حاليا البنك الإسلامي للتنمية 56 بلد تكون المساهمة فيه بشكل كبير من قبل العربية السعودية (26.5 في المائة) و , ليبيا (10.6 في المائة), الإمارات العربية المتحدة (7.5 في المائة) و الكويت (7.1 في المائة).

في سنة 1975 تم إنشاء بنك دبي الإسلامي في سنة 1975 و يعتبر أول بنك إسلامي عالمي و غير حكومي. و في نفس الفترة، عرف عدد البنوك الإسلامية المماثلة ارتفاعا سريعا : بيت التمويل الكويتي في 1977 و بنك فيصل بمصر في نفس السنة و البنك الإسلامي بالأردن (1978) و البنك الإسلامي بالبحرين في 1980. إضافة إلى ذلك، تم إنشاء مجموعة من البنوك الاستثمارية المتخصصة و خاصة منها شركة ناسو الاستثمارية

في 1977 و شركة الخليج الاستثمارية الموجود مقرها بالشارقة و التي تم إنشاؤها كذلك في سنة 1977 و الاستثمارات الشرعية للخدمات الموجود مقرها في جنيف في 1980.

عرفت سنوات التسعينات توسع خدمات التجزئة المصرفية الإسلامية و ظهور إزالة الوساطة المالية الإسلامية و ذلك، عبر الانتقال من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد الأسواق المالية. و خلال هذه السنوات، أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية مهيكلة أكثر فأكثر و تحسنت قواعد تسييرها. و هكذا في سنة 1991، تم إنشاء أهم منظمة دولية لتوحيد مقاييس صناعة المالية الإسلامية : وهي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي ستتكلف بإعداد المعايير المحاسبية الملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

III - القرن 21 : نمو المالية الإسلامية

حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، توجد حاليا أكثر من 300 مؤسسة إسلامية تعمل في أزيد من 75 بلد. و حسب نفس الإحصائيات، عرفت الصناعة نموا سنويا متوسطيا يناهز 15 في المائة خلال العشر سنوات الأخيرة. و تشير التوقعات في هذا الصدد، أن هذا الاتجاه سيعرف تسريعا خلال السنوات المقبلة وفق الممارسات التنظيمية التي سيتم وضعها.

و يعكس الانتشار السريع للمالية الإسلامية باعتباره نموذج بديل للوساطة المالية قدرتها على الاستجابة للتطور البنوي لطلب المستهلكين و المقاولات و تنافسيتها و قدرتها على مقاومة محيط صعب و متغير.

بالإضافة إلى ذلك تم الشعور بحيوية هذا السوق في المراكز التقليدية للمالية الإسلامية وكذلك في بعض الأسواق الأخرى. و حسب البنك نكارة الماليزيا (البنك المركزي بماليزيا) ارتفع عدد البنوك التابعة للبنوك الإسلامية بماليزيا من 126 في سنة 2004 إلى

766 في سنة 2005 (+ 508 في المائة).³ و في جهات أخرى، تم إنشاء بسرعة عدد مهم من المؤسسات المالية الإسلامية الجديدة في الأسواق التقليدية لهذه الصناعة و بالتحديد في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما تنمو المالية الإسلامية في الأسواق الجديدة مثل سوريا و لبنان و المملكة المتحدة البريطانية وتركيا و كندا. و على سبيل المثال، ظهرت بالمملكة المتحدة البريطانية عدة بنوك إسلامية ك"إسلاميك بنك أوف برينتن" و بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي.

نتج عن هذا التطور اهتمام كبير من طرف الفاعلين على المستوى العالمي في المالية التقليدية في الاقتصادات المتقدمة الذين حاولوا رفع مساهمتهم في الأسواق المالية الإسلامية. و مع التحرير الاقتصادي المتزايد، أصبح النظام المالي الإسلامي أكثر تنوعا و اكتسب المزيد من العمق. و من ثم، يبدو حاليا أن المالية الإسلامية تشكل إحدى قطع صناعة الخدمات المالية الدولية الأكثر حيوية. و بدأت أيضا بلدان أغلبيتها مسلمة بالاهتمام بهذا القطاع و خاصة منها دول إفريقيا الشمالية.

³ك.ب.م.ج. النمو والتنوع في التمويل الإسلامي

يعزى بالأساس الارتفاع القوي للطلب على المنتجات الإسلامية و شعبيتها المتزايدة إلى كثلة السيولة الهائلة الآتية من البترودولار بمنطقة الخليج الفارسي و كذلك من التصميم الجيوسياسي الجديد. فهذه الوسيلة للتمويل أصبحت جزء لا يتجزأ من النظام المالي العالمي.

و قد تحول المشهد المالي الإسلامي بشكل ملحوظ مع وجود عدد كبير من الفاعلين و مجموعة واسعة من المنتجات و الخدمات. و قد توجد عدة أسباب توضح الأهمية المتزايدة للأصول الإسلامية.

يعود السبب الأول للإحياء الروحي و الديني الذي نتج عنه التعطش المتزايد للمنتجات المطابقة لأحكام الشريعة. و يرتبط السبب الثاني بظهور ادخار هائل آتي من بلدان الخليج و مرتبط أساسا بالزيادة في المداخل البترولية. و قد يكون السبب الثالث هو الزيادة في المنافسة البنكية في الشرق الأوسط، حيث تم تكثيف هذه المنافسة و أصبحت واضحة أكثر بعد ادماج هذه الدول في المنظمة العالمية للتجارة. و هذا ما دفع الأبنك صغيرة الحجم إلى البحث عن البديل من خلال التخصص كأبنك إسلامية. كان للأبنك كبيرة الحجم الاختيار بين تحويلها إلى مؤسسات مالية إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية من أجل تنويع محفظاتها و

4

الاستفادة من هذا السوق الذي يتطور .

تواصل اليوم المؤسسات المالية الإسلامية تعزيز قاعدتها للإيداع و يستفيد مختلف الفاعلين من الابتكارات المالية بغية توسيع عروضهم للمنتجات. فهي تتواجد حاليا في عدة مناطق من العالم : الشرق الأوسط و جنوب آسيا و أوروبا و أميركا و إفريقيا الشمالية إلخ.....

IV - أسس المالية الإسلامية

ينبغي أن لا تتعارض عقود التمويل الإسلامي مع المبادئ الأساسية للشريعة. فالأسس الرئيسية لهذا النموذج من التمويل هي :

1- تحريم الفوائد

تحرم ممارسات الاقتصاد الإسلامي جميع أنواع الفوائد المدفوعة أو المستلمة كيف ما كانت طبيعة المعاملة أو حجمها. فهذا التحريم لم يقتصر فقط على النسبة المراباة بل يشمل جميع أنواع الفائدة. كل دخل ثابت و محدد سلفا مستقل عن مردودية الأصول الممولة غير مقبول. نلاحظ أن هذه القاعدة تطبق أيضا على الفوائد المتغيرة و المعروفة فقط في وقت لاحق. و حسب مبادئ الشريعة ليس للنقود أي قيمة جوهرية حيث تشكل فقط وسيلة للتبادل و لا يمكن أن تكون كوسيلة لتحقيق الربح.

و في الواقع، تعتبر المالية الإسلامية أن أساس التعويض عن المال الذي تم توظيفه هو مردودية الأصول الممولة فقط. و تستبعد مبدئيا فكرة التعويض الثابت لكونه ليس له صلة بمردودية الأصل الذي تم تمويله.

4 ستاندرد اند بورز؛ "الملابس الجديدة للتمويل الإسلامي"، مايو 2007

2- مبدأ تقاسم الخسارة و الربح

يتمثل الهدف من مبدأ تقاسم الخسارة و الربح في تنفيذ العقود، التي عند حلول استحقاقها، لم يستغل بطريقة غير عادلة أي طرف الطرف المتعاقد معه. فمبدأ الخسارة و الربح هو أهم العناصر الرئيسية في مفهوم المالية الإسلامية، وهو أحد الطرق الذي يسمح بتقاسم المخاطر بين المقاولين و المستثمرين. في الواقع، يَعَهُدُ المستثمر أمواله لأحد المقاولين الذي ينبغي أن يتقاسم معه الربح وفق مردودية الأصل محل

التعاقد، و طبيعيا لا بد من تقاسم جميع الخسائر إذا لم تترتب عن إهمال أو خطأ من المقاول. يتم تحديد التقاسم تعاقديا و يجوز أن لا يكون التقاسم متساويا بين المتعاقدين لكن يجب أن يكون دائما عادلا بينهما.

3- تحريم عدم اليقين و المضاربة (الغرر و الميسر)

تحرم وفقا لما تقتضيه الشريعة الأنشطة التي تتضمن عناصر مفرطة لعدم اليقين أو التي تركز على المضاربة من أجل تحقيق الربح. فالعقد الذي يتوافق مع الشريعة هو الذي تكون مميزاته الرئيسية واضحة.

يمكن أن يدل مصطلح الغرر على تقلب أو عدم اليقين أو على صدفة. لا يقبل في العقود الإسلامية أن يشترط في غرض العقد وقوع حدث قد يجوز أن يحدث أو لا. فسبب التحريم راجع لكون عدم اليقين هذا يؤدي إلى اختلال في التوازن بين الخسائر و الأرباح لمختلف أطراف العقد.

يرتبط مفهوم الميسر بمفهوم اللعب الذي قد ينتج عنه إثراء غير مشروع على حساب الآخرين. و عموما فالشريعة الإسلامية تحرم انجاز معاملات تجارية تتضمن عدم اليقين المفرط. و بالتالي جميع الممارسات كبيع منتجات غير موجودة أو رهان أو قرعة ليست مسموح بها.

4- أصول ملموسة

يجب أن تكون كل معاملة مالية إسلامية مدعمة بأصل ملموس حقيقي و مادي. يعزز هذا المبدأ الاستقرار الاقتصادي و التحكم في المخاطر. فالمالية الإسلامية تدفع بالمستثمرين إلى الانخراط في الاقتصاد الحقيقي مانعة بذلك قطع الوصل الملاحظ حاليا بين الأسواق المالية و الاقتصاد الحقيقي. و هذا ما يسمح بتعزيز العدالة الاجتماعية و الانصاف و الحرية في مباشرة شؤون الأعمال.

5- الأنشطة غير المشروعة

لا يجوز أن يكون الهدف من التمويل الإسلامي الاستثمار في نشاط تحرمه الشريعة. لا يمكن القيام بأي استثمار من قبل ممول إسلامي ما دام أن هذا الاستثمار يتعلق بمنتجات تحرمها الشريعة أو بأنشطة غير مشروعة مثل الكحول و لحم الخنزير و ألعاب القمار. فالنظر في توافق الاستثمارات و التمويلات مع أحكام الشريعة هي بمثابة سعي إضافي يجب القيام به في أي مشروع يتعلق بالتمويل الإسلامي.

I- مجموعة متنوعة من المنتجات

للمالية الإسلامية و المالية التقليدية نفس الغاية تتمثل في اقتراح حلول للتمويل تلبي حاجيات المستثمرين. إلا أن قواعد التسيير و مبادئ كل واحدة منهما تختلف. إذا كانت المالية التقليدية تركز على الاستفادة بشكل أفضل من العنصرين المخاطر و المردودية، فالمالية الإسلامية لا تعتبر الاستفادة من الربح كمقياس واحد يركز عليه القرار.

زاد عدد المنتجات المالية الإسلامية بشكل غير متغير خلال الثلاثين سنة الأخيرة. إذا كان جزء كبير من المنتجات المالية الإسلامية تلبي نفس الحاجيات كما هو الشأن بالنسبة للأدوات المالية التقليدية، فهي تركز على آليات مالية أولية خاصة بالمالية الإسلامية. فمعظم الأدوات المالية الإسلامية مهيكله باستعمال تركيبات مختلفة من هذه الآليات.

نميز في طريقة التمويل الإسلامي بين مجموعتين كبيرتين تنتميان إلى وسيلتين أساسيتين للتمويل في المالية الإسلامية : التمويل بالأموال الذاتية و بالدين أو بعبارة أخرى تُسْتَنْدُ التمويلات على تقاسم المخاطر و تنقل الأصول. فالأثر النسبي لهذين الصنفين من الأدوات المالية يقترب كذلك من التوزيع الذي يمكن ملاحظته في نظام مالي تقليدي.

1- أدوات الدين : نقل الأصول

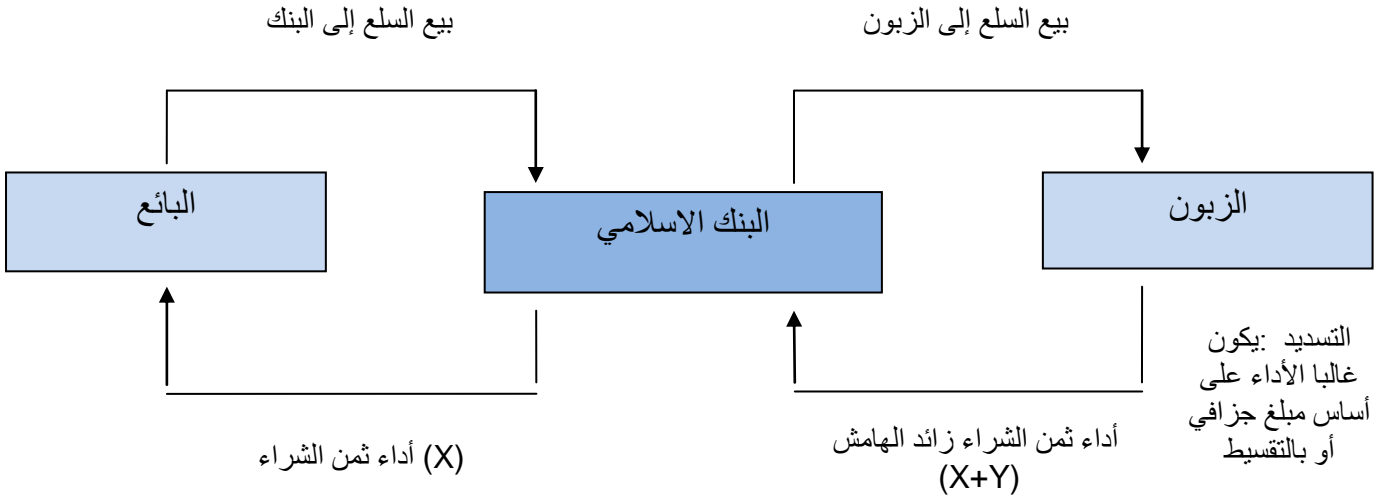
يوجد في المالية الإسلامية أدوات مالية يكون تسييرها قريبا من تسيير المالية التقليدية لكن مع وجود اختلافات أساسية. تنص الأدوات الإسلامية للدين و التي في الحقيقة هي أدوات للمبادلة، على توزيع المخاطر النوعية و تستبعد التعويض على شكل فوائد. فالعقود الإسلامية للتمويل الأكثر انتشارا هي :

1-1 المرابحة : تمويل يركز على مبدأ الكلفة زائد الهامش

في عقد المرابحة التقليدي، يقتني الممول الأصل لحساب زبونه و يعيد بيعه له مقابل أداءات تكون غالب الأحيان وفق جدولة على فترة زمنية معينة. عمليا يساوي ثمن إعادة البيع كلفة الاقتناء زائد هامش الربح متفق عليه بين الطرفين. يتم الاتفاق و القبول مسبقا بين الطرفين على إجراءات الأداء عند حلول الأجل و كذلك على ثمن إعادة البيع و الهوامش المتعلقة بها.

أبرز الفوارق بين المرابحة و عقد تقليدي للدين :

المربحة



المصدر : sharia-finance.lu

* في المربحة، يظل الممول مالك للأصل و يتحمل المخاطر المرتبطة به (ولو لفترة قصيرة) إلى غاية إعادة بيع الأصل للزبون. و لا يتعلق الأمر إذا بإقراض و لكن بعملية بيع بقرض.

* لا يوجد أي مرجع لمعدل الفائدة. تكون جازية الممول على شكل عمولة لا تعوض عن القيمة الجوهرية للمال بل تمثل تعويض عن الخدمة المقدمة من قبل البنك.

فهذه التقنية للتمويل تستعمل على نطاق واسع و خاصة، في إطار تمويل الصادرات و التمويلات العقارية و تمويلات الاقتناء و التمويلات بالرفع المالي.

1-2 المربحة العكسية: تمويل اقتناءات المواد الأولية

تعتبر هذه الأداة كأحد العقود المالية الإسلامية الأكثر شعبية. فالجوء إلى هذه الوسيلة في التمويل يكون ضروريا لتلبية حاجيات الخزينة للزبناء. يتم تقسيم المعاملة إلى عدة مراحل (عمليا شبه متزامنة)⁵ :

* الزبون (أ) يطلب من البنك بأن تباع له بأجل كمية من السلع الملموسة بثمن يتم تحديده مسبقا ؛

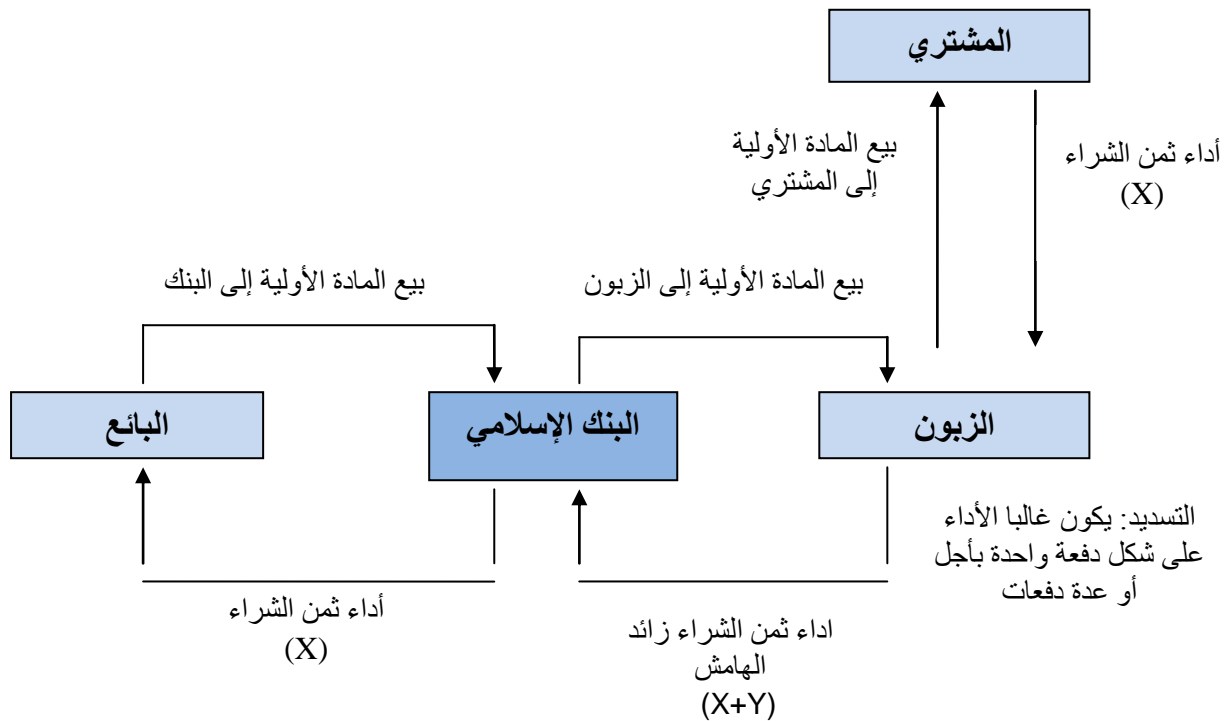
* تقتني البنك السلع المطلوبة من الوسيط (1) وتقوم فيما بعد بإعادة بيعها مؤجلا للزبون (أ)؛

⁵ مصدر: أجيبي (ifegA)

* عندما تصبح بملك الزبون (أ)، تباع السلع إلى الوسيط (2) بثمن السوق. و لأسباب قابلة للتطبيق مع أحكام الشريعة، ينبغي أن يكون هذا الوسيط مختلفا عن الأول (1). تسمح مداخل هذه المعاملة للزبون (أ) من التوفر على السيولات المطلوبة لتلبية أغراضه للتمويل.

عند نهاية المعاملة يتوفر الزبون على السيولات و على دين اتجاه بنكه يجوز تسديده في عدة دفعات. بالنسبة للأصل محل التعاقد، يتعلق الأمر في أكثر الأحيان بمادة من المواد الأولية قابلة للتداول بحرية و وفق الشريعة (غالب الأحيان النحاس). لا يمكن استخدام الذهب أو الفضة لأن الشريعة الإسلامية تعتبرها كعملات و ليس كمواد أولية. فالمرابحات يجوز هيكلتها بطريقة مماثلة لقرض نقابي.

المرابحة العكسية



المصدر : sharia-finance.lu

3-1 الإجارة : القرض الإيجاري المبني على مبدأ الكلفة زائد الهامش

1-3-1 الإجارة البسيطة

يراد بالإجارة عقد الإيجار أو عند الاقتضاء، عقد التأجير المفضي للبيع. و يتعلق الأمر بأداة تستخدم كثيرا لتمويل الأصول المنقولة و غير المنقولة و تمويل مشاريع البنية التحتية على المدى الطويل. يضل الممول (البنكي) هو المالك للأصل و يتحمل جميع المخاطر المرتبطة به. و في هذا النوع من التمويل، لا يتم فيه إعادة بيع الأصل للزبون بل يؤجر له مقابل دفع ثمن التأجير.

بعض الفوارق تميز هذه الأداة عن عقد قرض ايجاري تقليدي :

* لا تنص الإجارة على العقوبات في حالة تأخير أو عدم الأداء.

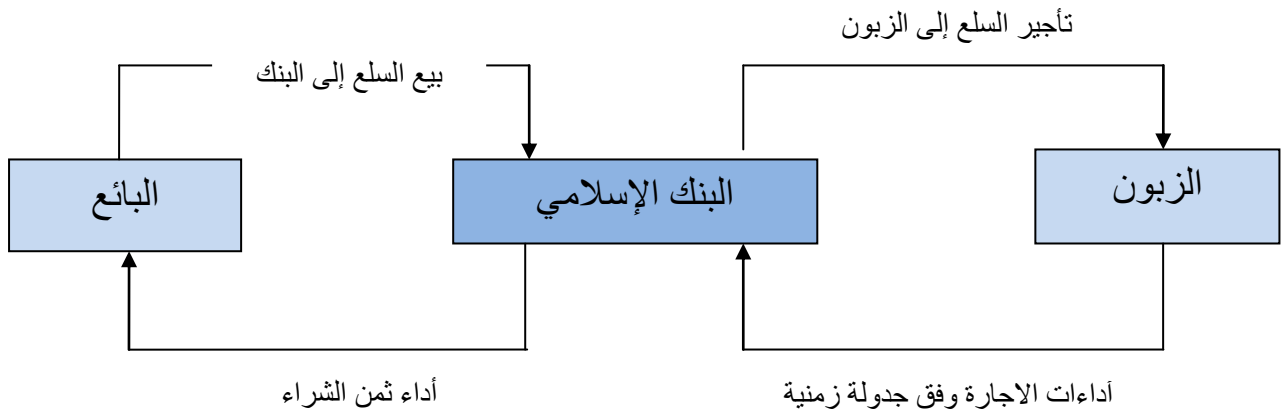
* لا يسمح عقد الإجارة بإعادة الجدولة الزمنية للأداءات و لا يمكن القيام بأي بتعديل للشروط التعاقدية إلا بواسطة عقد جديد.

* في عقد الإجارة، لا يمكن القيام بالأداءات قبل التسليم الحقيقي للسلعة على عكس عقد القرض الإيجاري التقليدي

* في عقد الإجارة، يمكن تحديد مبلغ كل دفعة بالتاريخ المنصوص عليه لتسليم الأصل محل التعاقد و ليس من قبل. هذه المرونة تجعل هذه الأداة مفيدة بشكل خاص بالنسبة لتمويل المشاريع، فهو نشاط يمكن أن يكون به عدم اليقين كبير من حيث المردودية المستقبلية لمشروع الاستثمار.

إضافة إلى ذلك، على عكس قرض ايجاري تقليدي، يكون الممول الإسلامي مضطر لتحمل جزء من المخاطر التجارية المرتبطة بالتأجير. و طوال فترة العملية يجب على الممول أن يقوم بالخصوص، بتأمين الأصل محل التعاقد و دفع الضرائب و الرسوم المتعلقة بحيازة ملكية الأصل و أن يتكلف بصيانته. عمليا، يتحمل الزبون نفسه هذه الواجبات و يتصرف بصفة الوكيل مقابل جازية يتم تحديدها في احتساب مبلغ التأجير.

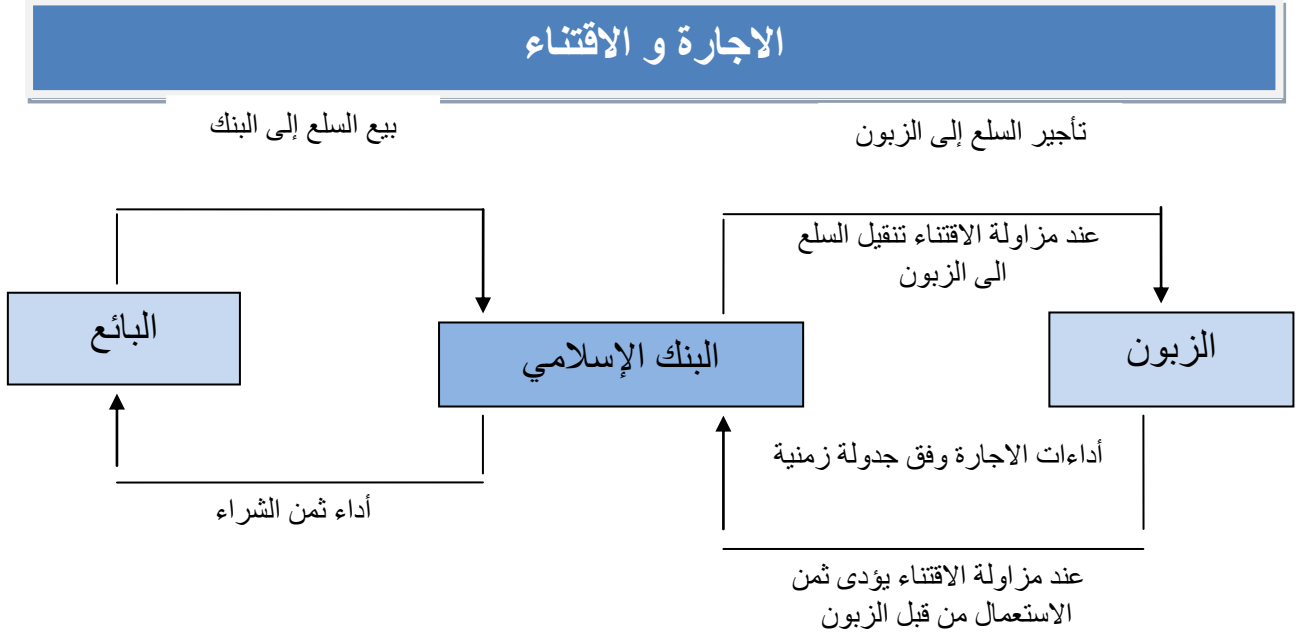
الإجارة



المصدر : sharia-finance.lu

1-3-2 الإجارة و الاقتناء

نفس المبدأ كالإجارة البسيطة مع فرق واحد أن العقد يكون مرتبط به خيار للشراء. ففي هذا النوع من العقود، بإمكان الزبون اقتناء السلعة محل التأجير عند حلول الاستحقاق. و ينبغي الإشارة إلى أن هذا الخيار يعتبر بمثابة وعد اختياري للشراء و البيع يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد ثمن هذا المنتج. و هذا يعني أن الزبون له فائدة اقتصادية لمزاولة هذا الخيار. في حالة تسجيل تقصير من الزبون و عندما لا يحترم هذا الأخير الوعد بالشراء يجوز للممول بيع السلعة عند نهاية العقد.



المصدر : sharia-finance.lu

1-4-4 القرض الإيجاري الاستباقي : الإجارة الموصوفة في الذمة

دائما نفس المبدأ للإجارة و لكن هذه المرة يسمح المنتج دفع جازية للممولين قبل وضع الأصل محل التعاقد رهن الإجارة نفسها. و طبيعيا يتم الأخذ بعين الاعتبار مبالغ التأجير المسبقة في احتساب المبالغ الأخرى للتأجير التي سيتم دفعها خلال مرحلة التأجير. فهذه الأداة مفيدة بالنسبة لعمليات تمويل المشاريع و خاصة خلال فترة البناء. تقنيا يجب استرداد الأداءات إذا لم يتم الممول بوضع الأصول رهن إشارة زبونه يوم انتهاء البناء.

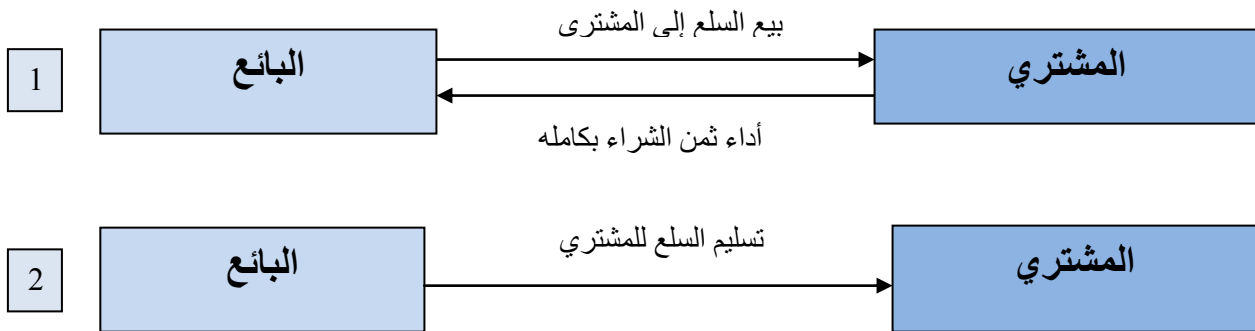
1-5-5 البيع بأجل : بيع السلم

يتعلق الأمر بالبيع بأجل و يتعين فيه الدفع مقدما مقابل سلع سيتم تسليمها آجلا. يجب أن تكون السلعة التي تم بيعها متطابقة لأحكام الشريعة و قد لا تكون موجودة وقت إمضاء العقد. في حين لا يمكن أن يطبق هذا العقد في أي حال من الأحوال على سلعة تقل مدة وجودها عن تاريخ استحقاق الأصل.

تستعمل هذه الأداة كثيرا في تمويل الأنشطة الفلاحية و كذلك في بعض الأنشطة التجارية و الصناعية أثناء الفترات السابقة للإنتاج أو للتصدير.

يسمح الدفع الكامل المسبق في كثير من الأحيان للممول اقتناء الأصل محل التعاقد بثمن منخفض. يتم احتساب الثمن بناء على مؤشر مرجعي و الذي يضاف إليه مبلغ الهامش. عند التسليم، يمكن للممول بيع الأصل لزبونه بثمن مرتفع أو إبرام موازاة مع ذلك عقد السلم مع الأغيار (بموجب عقد منفصل) من أجل بيع الأصل بثمن أعلى.

السلم



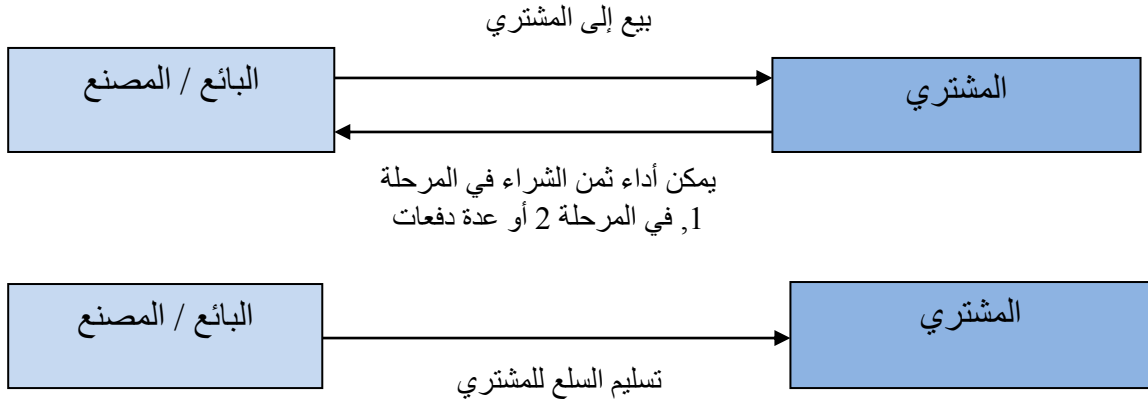
المصدر: sharia-finance.lu

6-1 الاستصناع

يتعلق الأمر كذلك بعقد أجل لكن يختلف عن عقد السلم في إجراءات الأداء. و بالتالي، فهذا النوع من الأدوات يسمح بمرونة في الأداءات و يمكن أن تدفع بالناجز أثناء توقيع العقد أو تدريجيا أو حتى بعد أجل. يمكن أيضا أن تكون الأداءات حسب تقدم المشروع. و تجدر الإشارة إلى أن في هذا النوع من المنتجات لم يتم فيه تحديد تاريخ تسليم السلعة مسبقا لكن يجب تحديد بوضوح إجراءات الأداء في العقد.

هناك ميزة أخرى في الاستصناع تتعلق بطبيعة السلعة التي تم تمويلها. فهذه الأداة تطبق فقط على السلع التي تم بناؤها أو تصنيعها و هذا ما يفسر شعبيتها في تمويل مشاريع البناء أو تنمية الأصول.

الاستصناع



المصدر : sharia-finance.lu

7-1 قرض الحسن

يتعلق الأمر بأداة للدين "بالمجان" و قد تقترب أكثر من المساعدة المالية عوض القرض التجاري. و بالتالي، فهو إقراض بدون فائدة قد يستعمل في ظروف خاصة منها على سبيل المثال، عندما تواجه مقاوله أو شخصا ما صعوبة أو عندما نرغب في تعزيز تنمية قطاع جديد.

2 - الأدوات ذات الصلة بالأسهم : التمويل التشاركي

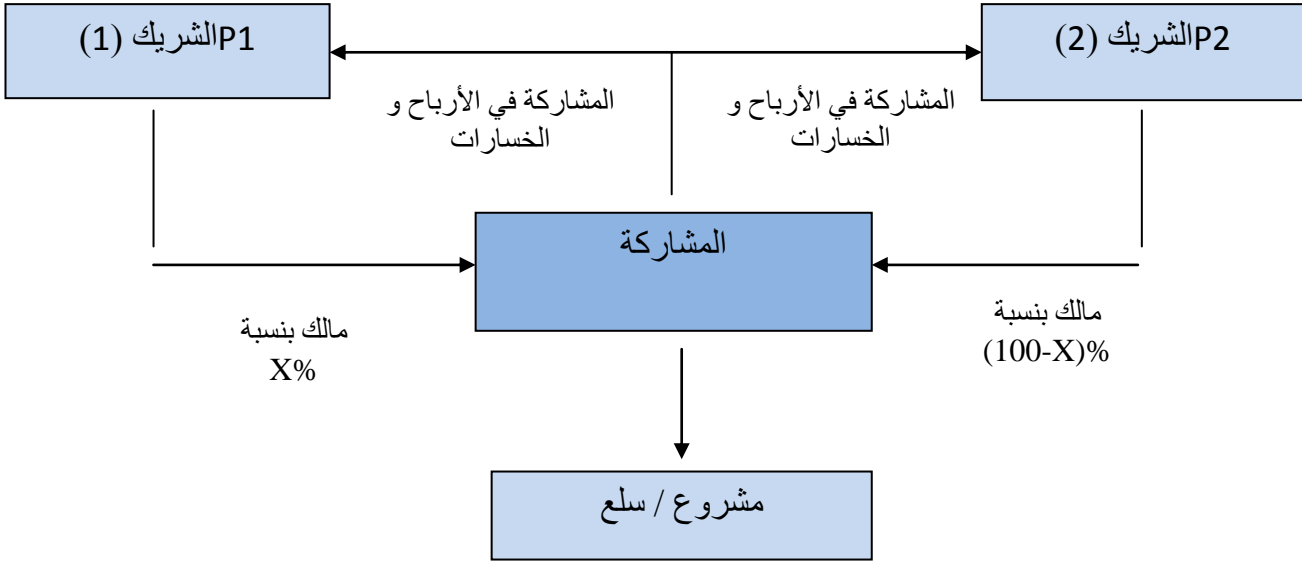
تستند هذه الأدوات على مبدأ تقاسم الأرباح و الخسارات و على فرضية تحمل المخاطر التجارية من قبل الممول.

1-2 المشاركة

يتعلق الأمر بعقد من أجل تقاسم الأرباح و الخسارات حيث أن المقاول و الممول يساهمان معا في تقديم رأس المال و تدبير الشؤون. و كما هو الشأن بالنسبة لشركة المحاصة، يتم تقديم رأس المال وفق نسب محددة مسبقا ويكون توزيع الأرباح وفق يناسيب محددة تعاقديا. يجوز أن تختلف هذه الأرباح عن نسبة رأس المال المستثمرة من قبل كل طرف، لكن الخسارات يتم دائما توزيعها حسب نسبة تقدم رأس المال التي تم القيام بها.

يتم تدبير المشاركة عمليا في كثير من الأحيان من قبل أحد الأطراف مقابل مصاريف. تستخدم غالبا هذه الأداة في إطار تمويل مشاريع على المدى الطويل، مثل شركة المحاصة من أجل اقتناء سلعة خاصة أو تطوير مشروع جديد للمقاوله. يمكن هيكله المشاركات بطرق مختلفة.

المشاركة



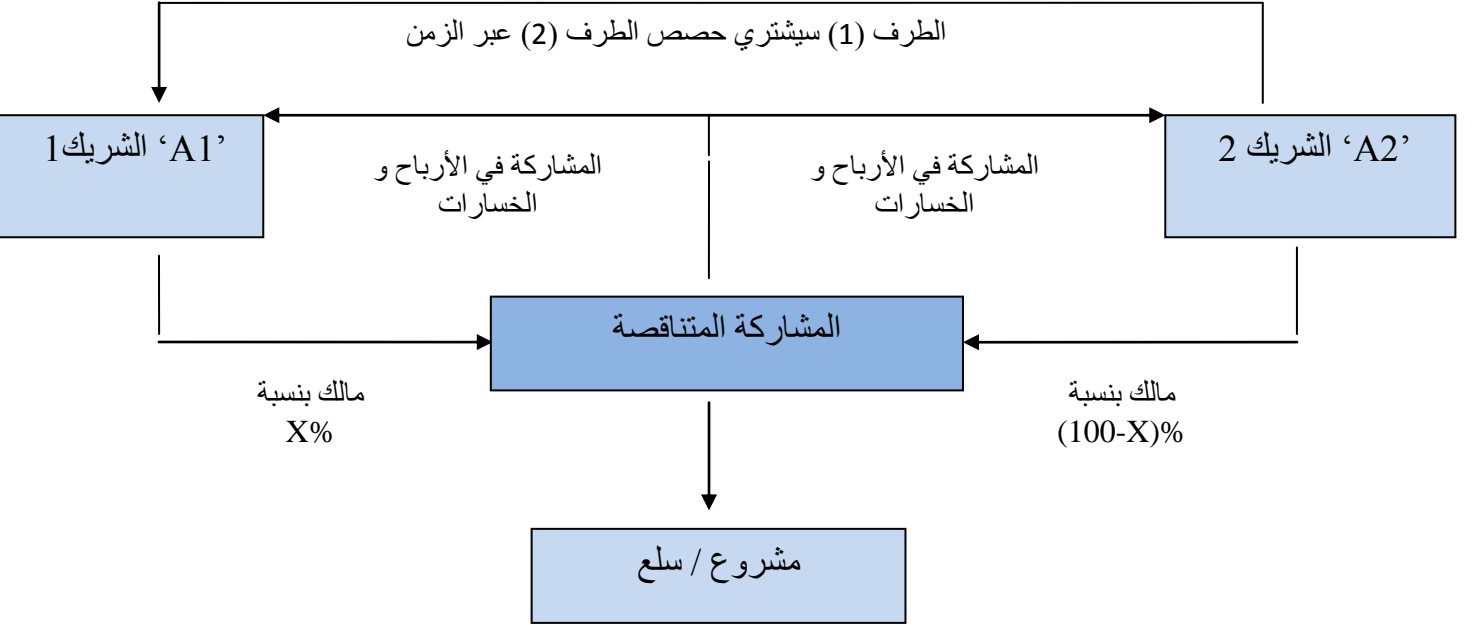
المصدر : sharia-finance.lu

2-2 المشاركة المتناقصة

تعتبر المشاركة المتناقصة شكل من أشكال المشاركة التقليدية مع وجود فرق مهم يتيح للمقاول امكانية توسيع تدريجا مساهمته في الشراكة. و بشكل ملموس، يتم تجزيء مشاركة الممول على عدة وحدات و يعد الزبون بشكل تعاقدى اقتناء جميع هذه الوحدات خلال فترة معينة.

فهذه الأداة تستخدم كثيرا في إطار تمويل مشروع قد يعتزم المقاول الحصول عليه آجلا. و قد يمكن استخدامها كذلك في إطار القروض الرهنية المطابقة للشريعة الإسلامية.

المشاركة المتناقصة



المصدر : sharia-finance.lu

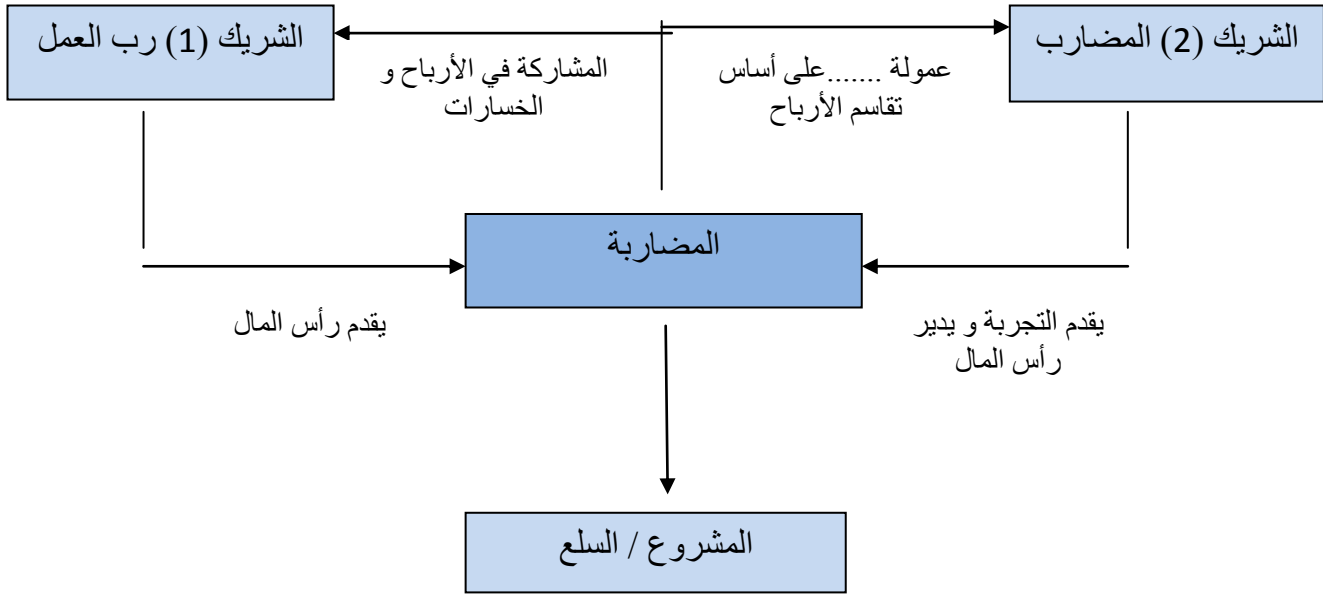
3-2 المضاربة

يتعلق الأمر كذلك بشركة المحاصة، فهي شبيهة بألية المشاركة، تؤدي إلى مبدأ تطبيق تقاسم الأرباح و المخاطر. تشمل الشراكة المدبر الذي سيتكلف بتوظيف الأموال لحساب المستثمرين (رب المال) في مشروع دون أن يقدم أي مساهمة في رأس المال.

يتم توزيع الأرباح وفق يناسب محددة تعاقدية لكن على عكس المشاركة، فالخسارات يتحملها فقط المستثمرون. يستند هذا المبدأ على فكرة كون مشاركة المدبر من خلال مجهودات و تجربته لها قيمة، باستثناء الحالة التي يرتكب فيها خطأ ملموسا أو لم يمتثل لشروط العقد.

عمليا، تستخدم كثيرا المضاربة في عالم المالية الإسلامية لتدبير السيولات. (مثل حسابات الاستثمار مع توزيع الأرباح و الخسارات في إطار يتصرف من خلاله البنك الإسلامي كمضارب و المستثمر كرب المال). تستخدم هذه الأداة كذلك من أجل وضع هياكل أخرى للتمويل الإسلامي النقابي.

المضاربة



المصدر : sharia-finance.lu

4-2 منتج التأمين : التكافل

يطبق بشكل واسع التكافل على شكلين: التكافل العائلي و التكافل العام. يعتبر التكافل العائلي اسلاميا كالتأمين العادي على الحياة يؤدي إلى التضامن بين مجموعة من الأشخاص و عائلاتهم و يرمي إلى حماية المؤمن و الأشخاص الذين يتكفلهم ضد حادث غير متوقع كحادثه أو عجز دائم. ومع ذلك، يهدف التكافل العام إلى ضمان شيء آخر دون حياة الانسان (مثل التأمين ضد الحريق، التأمين على السيارة و آخر). يكون العمل أيضا في هذا المجال للتأمين كضمانة مشتركة يقدم من خلالها المشتركون بطريقة متبادلة حصصهم من المكافآت لصندوق مشترك و يستخدم لتعويض كل مشارك يعاني من جراء تحقيق خسارة.

في هذان النوعان من التأمين و حسب طبيعة العلاقات بين الفاعل للتكافل و المشتركين توجد نماذج مختلفة لتدبير و توظيف الأموال: نموذج المضاربة و الوكالة و النموذج المختلط.

بالنسبة لنموذج المضاربة : يجزأ بصفة عامة الفاعلون للتكافل المساهمات إلى جزئين : منها الأموال اللازمة لتحمل المشتركين للخسارات و الجزء الثاني للاستثمار.

بالنسبة لهذا النموذج يكون الفاعل للتكافل هو المضارب و يتولى إذا دور المقاول المكلف بتدبير المقاوله على أساس المضاربة (تقاسم السلعة) و يكون المشتركون هم مقدموا رؤوس الأموال.

يتم توزيع مردوديات استثمار أموال المشتركين للتكافل وفق مبدأ المضاربة بين المشتركين و الفاعلين للتكافل وفق شروط محددة مسبقا.

بالنسبة لنموذج الوكالة، تستخدم العلاقة المشكلة بين الموكل و الوكيل من أجل الاكتتاب و التوظيف. في الاكتتاب يتصرف الفاعل للتكافل بصفته وكيل للمشاركين لتدبير الصناديق. يتحمل الصندوق جميع المخاطر و يبقى كل فائض في ملك المشتركين. لا يساهم الفاعل مباشرة في تحمل المخاطر بل يتقاضى عمولة محددة مقابل تدبير العملية و هي على العموم نسبة من مبلغ المشاركات المدفوعة. كما يمكن أن

تضم جازية الفاعل عمولة عن الأداء تطرح من الفائض المحتمل و تكون بمثابة تحفيز لتدبير فعال لصندوق التكافل. يستند توظيف صندوق التكافل أيضا على عقد وكالة يحدد فيه الفاعل للمشاركين عمولة مقابل الخدمات التي يقوم بها.

في النموذج المختلط (مزج ما بين عقود الوكالة و المضاربة)، يتم اعتماد عقد الوكالة من أجل الاكتتاب و يستعمل عقد المضاربة لعمليات توظيف صندوق التكافل. و يبدو أن هذه المقاربة مفضلة

من قبل بعض المنظمات الدولية و عمليا تُعتمدُ بشكل كبير من قبل شركات التكافل.

3 - الصكوك : شهادات الاستثمار

تعتبر الصكوك حسب السوق المالية الإسلامية الدولية بمثابة شهادة الاستثمار يمكن اعتبارها اسلاميا كمعادلة لسندات الاقتراض التقليدية مع فوارق أساسية. تُعرفُ هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك كـ "شهادات بقيمة متساوية تمثل حصص شائعة في ملكية الأصول الملموسة و الانتفاع و الخدمة أو في ملكية الأصول لمشروع أو نشاط للاستثمار". تسمح الصكوك للمستثمرين بتحديد المشاركات في الأصول محل التعاقد و جازية رهينة بأداء هذه الأصول.

يجوز إصدار الصكوك بمسعى من الحكومات و من المقاولات الخصوصية. هناك أنواع متعددة من الصكوك، تختلف تركيباتها حسب نوع الأصل محل التعاقد. من بين التركيبات الأكثر استعمالا نجد :

* صكوك السلم

نذكر بأن السلم هو عقد أجل للبيع. فصكوك السلم هي شهادة الاستثمار تصدر بغية تعبئة أموال السلم ستخصص لتمويل سلعة سيتم تسليمها آجلا. (مبدأ عقد السلم) لكن الأداء يكون بالناجز. يكون مصدر الصكوك هو بائع السلعة بينما حاملي شهادات الاستثمار هم المستثمرون (مشتررون للسلعة التي يتعين تمويلها). يقوم هؤلاء المستثمرون بالدفع مقدما (تجميع الأموال) لهيئة خاصة لهذا الغرض مقابل وعد بالتسليم في تاريخ لاحق (الأداء بالناجز و تسليم أجل للسلع). تباع عموما السلع بعد تسليمها و تمثل جازية المستثمرين في هذه الحالة الربح الناتج عن الفرق ما بين ثمن الشراء و ثمن إعادة البيع.

* صكوك الاستصناع

يتعين التذكير بأن الاستصناع هو أيضا عقد للبيع بأجل. تصدر الهيئة الخاصة لهذا الغرض الصكوك من أجل تجميع الأموال التي سيتم تخصيصها لتمويل مشروع من المشاريع. و يتعلق عموما بالمشاريع الثقيلة الصناعية أو المَعْمَلِيَّة أو العقارية. عمليا، يفوت المقاول أو الشخص الذي يقوم بإنماء المشروع سندات الملكية إلى الهيئة الخاصة لهذا الغرض طوال مرحلة البناء. عند نهاية المشروع هناك سيناريو هين : إما يعاد بيع المشروع للمقاول بثمن يُحدَّد مسبقا مع تحديد إجراءات مؤجلة للأداء أو يتم تأجيره عن طريق

القرض الايجاري مع عقد صكوك الإجارة. يتم دفع جازية المستثمرين بعد تسليم السلعة و إعادة بيعها أو تأجيرها بفضل الربح الذي تم انجازه.

* صكوك المرابحة

شهادة الاستثمار تُصدَّرُ من أجل تمويل شراء سلعة أو بضاعة بواسطة معاملة المرابحة. يتم إعداد اتفاقية إطار بين الهيئة الخاصة لهذا الغرض و الزبون و تُصدَّرُ وفقها الهيئة شهادات الاستثمار لدى المستثمرين. تستخدم الأموال المجموعة لاقتناء السلع من قبل الممون بثمن السوق. و يعاد بيع السلع في وقت لاحق للزبون بثمن أعلى. يشكل هامش الربح الذي يؤديه الزبون جازية المستثمرين.

* صكوك المضاربة

يعتبر مُصدَّرُ هذه الشهادات بمثابة المُضَارِب (المدبر) و المكتتبون هم الممولون الذين يقدمون رأس المال المضاربة الذي سيتم تخصيصه للبناء أو لإنماء مشروع من المشاريع. فالمكتتبون (حاملي الشهادات) هم المالكون لأصول المضاربة و لهم الحق في الحصول على حصة من المداخل. عند الانتهاء، يمكن نقل ملكية المشروع إلى المقاول و يتحمل المكتتبون لوحدهم الخسارات.

* صكوك المشاركة

تمثل شهادات الاستثمار حصص متساوية في برنامج يتم تدبيره و تمويله على أساس المشاركة. تُصدَّرُ الشهادات بهدف استخدام الأموال المعبئة لإعداد مشروع جديد أو إنماء مشروع قائم. و حسب مبدأ المشاركة، يقوم جميع الأطراف بتقدمة رأس المال و هذا ما يؤدي إلى تقاسم المخاطر و الأرباح وفق يناسب محددة.

* صكوك الإجارة

صكوك الإجارة هي أكثر شعبية و أكثر انتشارا في العالم حاليا، حيث أن المبالغ التي يتم استقطابها من حاملي الصكوك تستعمل من أجل اقتناء لحسابهم أصول محددة بغية تأجيرها لصالح المقاول التي يتوجب استفادتها من الأصل محل التعاقد. فهذه الملكية تعطيهم الحق في حصة من مبلغ التأجير المحصل عليه، لكن تجعلهم أيضا مسؤولين عن النفقات المحتملة المدفوعة لصيانة الأصل. يخضع كذلك المستثمرون لمخاطر الخسارات المرتبطة بسوء أو

عدم تسجيل أداء للأصول، و على سبيل المثال نذكر عملية عقارية توجد فيها محلات غير مؤجرة. و عند حلول الأجل، تباع الأصول محل التعاقد و يسدد المبلغ المحصل عليه إلى المستثمرين.

يرتبط العنصر الأساسي الذي يميز الصكوك بقابلية تداولها في السوق. في الواقع، يمكن تداول بعض الصكوك في السوق الثانوية بينما لا يمكن ذلك للبعض الآخر، و يتم الاحتفاظ بها من قبل المستثمرين الأصليين إلى غاية حلول استحقاقها. لا يجوز حسب الشريعة الإسلامية تداول الصكوك في السوق الثانوية إلا الصكوك التي يكون فيها الأصل محل التعاقد ملموسا و مجسدا مثل مشاركة في مقولة أو في محفظة الاستثمار (صكوك الإيجار و المشاركة أو المضاربة). لا تكون الصكوك التي تمثل فائض الرواج المستقبلي قابلة للتداول مثل صكوك السلم أو صكوك المرابحة (صكوك السلم و الإستصناع أو المرابحة).

و من المهم أيضا التمييز بين الصكوك و المنتجات التقليدية للتسييد. فخلال عملية التسييد، يتعرض حامل الحصص لمخاطر القرض عن فائض الرواج الذي تم تسييده، بما أن المصدر لم يتم إلا بتثقيف مخاطر القرض محل التعاقد إلى مختلف المستثمرين. إضافة إلى ذلك، بما أن الأوراق المالية المدعومة الأصول تتداول في البورصة، فبإمكانها الحصول بسهولة على أفضل تنقيط مقارنة مع الأصول محل التعاقد من خلال مختلف إجراءات تعزيز القرض.

تتم هيكلية الصكوك بشكل يجعلها تتداول في الأسواق المالية و تدعم عادة بالأصول دون اللجوء. و في الواقع، يتعرض حاملها إلى الخسارات التي تتعرض لها الأصول محل التعاقد. و مع ذلك عمليا ولأسباب تجارية، تتضمن عادة استراتيجية الخروج لهياكل الصكوك شرط بموجبه يلتزم مقترح المشروع بإعادة شراء الأصول محل التعاقد في ظروف معينة.

و حسب الإحصائيات الأخيرة لستاندر أند بوور (Standard & Poor)، يتراوح سوق الصكوك حاليا ما بين 100 مليار دولار مقارنة مع أقل من 500 مليون دولار في سنة 2001.

4- صناديق الاستثمار الإسلامية

تعطي هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لصناديق الاستثمار التعريف الآتي: " تعتبر الصناديق كهيئات الاستثمار تُموَّل بشكل مستقل للهيئات التي تقوم بإنشائها. تأخذ شكل أسهم / حصص مقرونة بحقوق متساوية للمشاركة و تمثل حصة من الأصول التي توجد بحوزة المساهمين / حاملي الحصص و حقوقهم فيما يتعلق بالأرباح و الخسارات. تُدبر هذه الصناديق وفق عقد المضاربة أو عقد الوكالة".

تم إنشاء أول صندوق إسلامي للاستثمار خلال أواخر 1980، لكن الحافز الحقيقي لتطوير هذا النشاط كان هو قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي ينص على أن أسهم الشركة تمثل حصة لا تتجزأ من أصولها و تشكل بالتالي استثمارا يتوافق مع مبادئ الشريعة. كانت النتيجة الطبيعية لهذا القرار هو النمو السريع لصناديق الاستثمار الإسلامية.

في الواقع يضم نشاط الصناديق الإسلامية حسب تقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة 2010، حوالي 717 صندوق بحجم يتجاوز 77 مليار دولار و هذا ما يمثل حوالي 10 في المائة من حجم السوق المالية الإسلامية. يتميز هذا السوق بتمركزه مابين ماليزيا و العربية السعودية و الكويت.

كما أن تسيير صناديق الاستثمار الإسلامية مماثل تقريبا لتسيير الصناديق التقليدية مع فارق واحد كون جميع التوظيفات التي يقوم بها هذا الصندوق و أهداف الاستثمار يجب أن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

و في هذا الصدد، يكون الصندوق ملزما باحترام الواجبات التالية :

- * لا يمكن القيام إلا بالاستثمارات المطابقة لأحكام الشريعة ؛
- * يجب فرز الاستثمارات بناء على مقاييس قطاعية و مالية بغية ضمان الامتثال للشريعة.
- * يجب انشاء مجلس ينظر في الامتثال لأحكام الشريعة أو تعيين مستشار في الشريعة و يتضمن المجلس على الأقل متخصص واحد في الشريعة.
- * يجب إجراء وفق فترات منتظمة التدقيق في الامتثال لأحكام الشريعة من قبل المجلس المخصص في النظر في الامتثال إلى الشريعة أو من قبل هيئة ثالثة ؛
- * إذا تبين أن الصندوق يحصل على مداخل غير مطابقة لأحكام الشريعة، يجب تطهيرها عبر القيام بهبات لفائدة الهيئات الخيرية (و ليس من الضروري إسلامية) ؛
- * إذا لم يتم تسديد معاملة في الوقت المطلوب لا يمكن اقتطاع الفوائد.

هناك أنواع متعددة من الصناديق الإسلامية منها صناديق الاستدالات الإسلامية و صناديق رأس المال الاستثماري المطابقة لأحكام الشريعة و صناديق الأسهم الإسلامية و صناديق الأسهم الخاصة بالشؤون المالية و صناديق المؤشرات المتداولة في البورصة المطابقة لأحكام الشريعة و صناديق المرابحة و صناديق المواد الأولية الإسلامية و صناديق الإجارة.

على الرغم من هذه الدينامية، لازال لهذا القطاع مميزات الصناعة الناشئة. فحجم أغلبية الأموال التي تم جمعها يظل ضعيفا: أكثر من نصف الصناديق الإسلامية لا تتجاوز 50 مليون دولار.

و كذا في أوروبا حيث لا تزال استثمارات الصناديق الإسلامية محدودة بسبب غياب الأصول المقبولة، حيث تتمركز بالخصوص في السوق العقارية و سوق الأسهم. فالإصدارات العمومية للصكوك المعلن عنها عدة مرات من شأنها أن تغير هذا الوضع.

5- تمويل المشاريع

أصبح تمويل المشاريع أو التمويل المهيكل الوسيلة الرئيسية لتحقيق مجموعة كبيرة من الاستثمارات الواسعة النطاق في العالم. فتمويل المشاريع الحديثة عن طريق تقنية التمويل المهيكل يشمل جميع التقنيات القانونية و المالية التي تسمح بالقيام بمشاريع كبرى عمومية أو خصوصية.

يتم تمويل هذه المشاريع بالأساس من خلال قدرة المشروع على تحقيق المداخل اللازمة التي تسمح بتسديد القروض و تحقيق عائد على الاستثمار كمقابل لمقدمي المشروع. و يؤدي ذلك أيضا إلى لجوء محدود جدا أو منعدم من قبل المقرضين اتجاه مقدمي المشروع في حالة التخلف عن الأداء.

العامل الرئيسي الذي يفسر عدم شعبيت التمويل المهيكل خلال سنوات في البلدان الإسلامية هو اللجوء إلى التمويل عن طريق الدين . فتطوير الهياكل المطابقة لأحكام الشريعة دفعت إلى إنماء هذا النشاط في الشرق الأوسط و دول الخليج و آسيا الجنوبية. كما أن هذا النوع من الاستثمار بطبيعته قريب من المبادئ الإسلامية الاقتصادية حيث أنه كثيرا ما يرتبط بالمشاريع المفيدة اجتماعيا و التركيبات أو الهياكل التي تكون مدعومة بأصول حقيقية . و يلاحظ أنه إلى يومنا هذا، لا زالت مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية في هذا النوع من التمويل هامشية، لكن القدرات على تطوير هذا النشاط كبيرة جدا.

من الواضح أن رؤوس الأموال التي يتم تدبيرها وفق أحكام الشريعة يمكن استخدامها في عمليات تمويل المشاريع إلى جانب التمويلات التقليدية (مثل مشروع هوب ريفير في باكستان و مشروع إيكويت بمصر). و مع ذلك، تطرح بعض الأسئلة خاصة منها التي تتعلق بقدرة المؤسسات المالية الإسلامية على

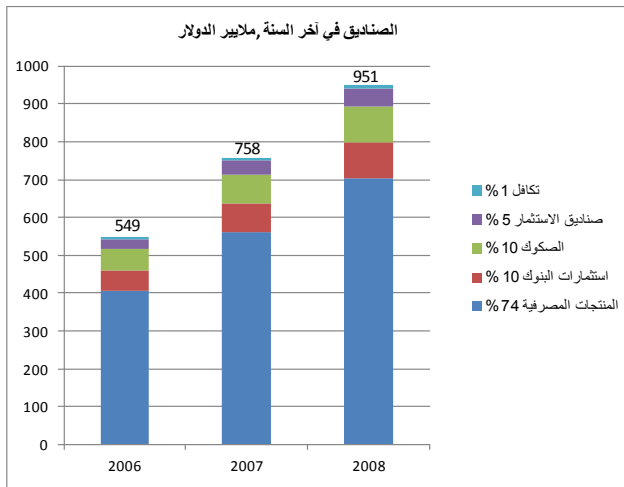
هيكلية التركيبات بنفسها كما هو الحال حاليا بماليزيا و بالإمارات العربية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد إكراه آخر له علاقة بالأدوات المالية المستخدمة. معظم الهياكل القائمة تستعمل المرابحة و الاستصناع لكونهما ملائمين للتمويلات على المدى القصير و المتوسط. كما يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تكون على علم تام بمشاكل عدم الملائمة بين حلول استحقاقات مواردها (الايداع على المدى القصير) و استخدامها على المدى البعيد في هذا النوع من الهياكل.

II- الاتجاهات الحديثة : المالية الإسلامية بالأرقام

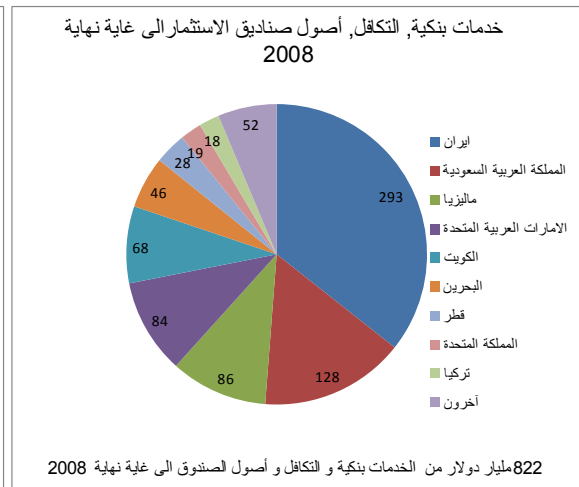
يتغير بشكل كبير مجال نشاط البنوك الإسلامية. ففي بعض البلدان تحولت البنوك إلى بنوك إسلامية و في بعضها الآخر يتواجد النظامين الماليين معا. فأغلبية الأبنك الدولية التي اختارت الاستفادة من هذا السوق اختارت فتح نوافذ إسلامية (HSBC Amanah / هاش إسبس أمانة) , (ABN AMRO / أبن أمرو), (Citi Islamic Investment Bank / سيتي إسلاميك بنك), (BNP , Paribas / بي ن بي باري با), (Braclys / باركلي).

فسوق الخدمات المالية الإسلامية المقيم بأصول تتوافق مع أحكام الشريعة، يقدر حسب لندن الدولي للخدمات المالية ب 951 مليار دولار في نهاية سنة 2008، مقابل 758 مليار في

2007، أي بارتفاع بنسبة 25 في المائة. تمثل المنتجات البنكية الجزء الأكبر من الأصول و يتكون الباقي من منتجات مالية للاستثمار و إصدارات الصكوك و صناديق الاستثمار و منتجات التكافل.



المصدر : IFSL estimates based on the Banker - Ernest&Young



المصدر : The Banker

توجد حاليا السوق الأكثر تطورا في كل من ماليزيا و إيران و في أغلبية البلدان المكونة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. و مع ذلك، تواصل هذه الصناعة تجاوز حدودها التاريخية و تتجه نحو بلدان جديدة. و إلى جانب ماليزيا التي تظل من أحد الأسواق الأوائل للمالية الإسلامية تتطور حاليا أسواق أخرى :

* بلدان أخرى في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا كتركيا و السودان و مصر و الأردن و سوريا و موريطانيا ؛

* في آسيا : إندونيسيا لديها أكبر عدد السكان المسلمين في العالم و كذلك، هونغ كونغ و سنغافورة و بنغلاديش و باكستان و الصين ؛

* في أوروبا و أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة و المملكة المتحدة البريطانية و فرنسا و ألمانيا.

فسوق الصكوك الدولية مماثلة جدا للسوق التقليدية لكونها تنقسم إلى سوق الدين السيادي و شبه السيادي و سوق الدين للمقاولات. فبعد الانخفاض المسجل في سنة 2008 بسبب التباطؤ العام لأنشطة السوق المالي بعد الأزمة، لم تتوقف إصدارات الصكوك عن الارتفاع. و للتوضيح فأغلبية المصدرين في سنة 2009 و 2010 هم الدول و المؤسسات العمومية.

توجد سوق ثانوية للصكوك لكن ليس بشكل ضروري و يتم تداول فيها بعض الصكوك يمكنها أن تمثل كمية من السيولة. تعتبر ماليزيا بمثابة السوق الأكثر سيولة. و علاوة على ذلك، فغياب السيولة يتم تفسيره من خلال مستوى الطلب الذي يفوق بكثير العرض و كون

⁶: باريس Europlace، تقرير جويني و باستر؛ "التحديات والفرص المتاحة لتطوير التمويل الإسلامي لباريس"، ديسمبر 2008

مقتني الصكوك، كما هو الشأن في كثير من الأحيان في المالية الإسلامية، يستثمرون على المدى البعيد و يمتنعون عن إعادة بيعها مفضلين الاحتفاظ بها إلى حلول الاستحقاق.

و قد عانت سوق الصكوك من أزمة 2008 كما هم الشأن بالنسبة لأسواق البورصة. فمسألة امتثال المنتجات المصدرة للمبادئ الدينية و الشكوك التي تم التعبير عنها اتجاه بعض الإصدارات لهما أيضا أثر سلبي على سوق الصكوك. غير أن المختصين في هذا المجال لا زالوا يؤمنون بالتنمية على المدى البعيد لهذه السوق. فهذه المنتجات تقدم بالتالي حلول للتمويل يصعب تجاوزها اليوم.

تسجيل الصكوك حاليا أصبح ممكنا بعدة بورصات غربية، بما فيها نيز أورونكس (NYSE Euronext) و منذ سنة 2002 و هي موجودة بجدول أسعار بورصة لوكسنبوغ و يتم تبادل أزيد من خمسة عشرة صك.

1- المالية الإسلامية بأوروبا

على غرار نموذج المملكة المتحدة البريطانية، انطلقت عدة بلدان غربية كفرنسا و اليابان في الإصلاحات التنظيمية و القانونية الملائمة لتسهيل إدراج المنتجات المالية الإسلامية في السوق. و تسعى لندن إلى تعزيز وضعيتها كبوابة للعبور إلى المالية الإسلامية في أوروبا الغربية.

1-1- المملكة المتحدة البريطانية

حسب التقرير الذي أصدرته لندن الدولي للخدمات المالية، يمكن اعتبار المملكة المتحدة البريطانية كمرکز للمالية الإسلامية في الأسواق المالية الغربية. يحتل سوق لندن المرتبة الثامنة من حيث المالية الإسلامية في العالم بعد ماليزيا و العربية السعودية و أغلبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكنها تأتي في المرتبة قبل الباكستان و مصر.

و هذا الوضع في الترتيب العالمي راجع إلى حد كبير إلى الحجم الهام لبنيك هاش سبس أمانة و للعرض الذي يقدمه من حيث المنتجات و الخدمات. كما أن هذا الوضع راجع أيضا، لكون المملكة المتحدة البريطانية كثاني سوق مالية عالمية، أدركت مبكرا أهمية سوق المالية الإسلامية التي كانت لا تزال في مرحلة الإنشاء.

1-2 فرنسا

في فرنسا تعتبر سلطات السوق (خاصة هيئة السوق المالية الفرنسية) منفتحة جدا لإصدار و تداول المنتجات الإسلامية في سوق باريس و قد اتخذت جملة من التدابير في هذا الصدد، كما يشهد عن ذلك، دليل كيفية إعداد مطبوع إشهاري للصكوك نشرته هيئة السوق المالية الفرنسية في 27 أكتوبر 2010. و بالتالي، منذ صيف 2010، أصبحت المالية الإسلامية واقعا في فرنسا و خاصة بعد إصدار أربعة تعليمات جبائية تتعلق بالأدوات المالية متوافقة مع أحكام الشريعة.

3-1- هولندا

أعلنت الحكومة الهولندية طوال سنة 2007 أنها ستنتظر في الدور الذي ترغب القيام به في صناعة المالية الإسلامية. و منذ ذلك الحين، قام البنك المركزي بنشر دراسة تتعلق بالقضايا و التحديات التنظيمية التي يمكن معالجتها أثناء إدراج المنتجات المالية الإسلامية.

يمكن تلخيص القضايا الرئيسية التي أثرت في هذا التقرير على النحو التالي :

- * حماية أصحاب الادخار و ضمان الودائع ؛
- * إدماج مختلف المنتجات في الإطار التنظيمي ؛
- * تعريف الهيئات المكلفة بالتحقق من الامتثال إلى أحكام الشريعة ؛
- * معالجة الضريبة على القيمة المضافة ؛
- * تحليل و معالجة مختلف القدرات على مواجهة المخاطر المتعلقة بالقروض و السوق و المخاطر العملية.

و مؤخرا بعد مبادرة من الحكومة، تم إنشاء فريق عمل ضمن المركز الهولندي للمالية يتمثل الهدف منه في تحديد إستراتيجية ينبغي أن تعتمد عليها البلاد بغية تعزيز و تطوير المالية الإسلامية محليا.

و مع ذلك، إلى يومنا هذا، هناك عدد محدود من المعاملات المالية الإسلامية التي تمت في هولندا زيادة على عدد محدود من منتجات تدبير الأصول. أغلبية المعاملات كانت مرتبطة بالفعل بالاستثمارات العقارية و بالدين الخاص.

4-1- ألمانيا

في سنة 2004 أصبح لاند ساكس- أنهالت في ألمانيا أول مصدر للصكوك في أوروبا الغربية. منذ ذلك الحين، شرعت عدة بنوك ألمانية مثل دوتش بنك (Deutsche Bank) و دريدنير (Dresdner) و وستلب (WestLB) في إدماج المنتجات المالية الإسلامية في مجموعة منتجاتها. تقدم على العموم البنوك الألمانية هذه الخدمات المالية من خلال البنوك التابعة لها في المملكة المتحدة البريطانية و في الشرق الأوسط.

I- المخاطر المرتبطة بالمنتجات الإسلامية

حسب تقرير أصدره البنك الإسلامي للتنمية، تغير طرق التمويل البديلة المقترحة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية طبيعة المخاطر التي تتعرض لها. لا يتم تحديد سلفا مداخل ودائع الادخار / الاستثمارات كما هو الشأن بالنسبة للبنوك التقليدية بل العكس. و بما أن جازية المودعين يتم تحديدها على أساس تقاسم الأرباح و الخسارات، يجب عليهم تحمل جزء من المخاطر الناجمة عن عمليات البنك.

فالمؤسسات المالية الإسلامية بحكم طبيعتها تأخذ كقاعدة لتحديد جازيتها في نفس الوقت القيمة الحقيقية للأصول و المنتج الحقيقي للعمليات، و هذا ما يعرضها للمزيد من المخاطر.

يمكن ترتيب المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات إلى صنفين : مخاطر مشتركة لدى المؤسسات المالية الإسلامية و التقليدية، و مخاطر خاصة بالصناعة المالية الإسلامية. تتعلق مخاطر الفئة الأولى بمخاطر القروض و السيولة و مخاطر السوق و المخاطر العملياتية و القانونية، بينما تكون مخاطر الفئة الثانية ناجمة عن طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية و خاصة مكونات حصيلتها (الأصول و المطلوبات) و آلية تقاسم الخسارات و الأرباح التي تنتج عنها مخاطر إضافية.

و على عكس المالية التقليدية، لا يمكن الفصل في المالية الإسلامية بين الموارد و المداخل و هذا الشرط له انعكاسات على جميع العقود المالية الإسلامية.

II- بعض إجراءات تدبير المخاطر

تعد مسألة تدبير المخاطر بالمالية الإسلامية أكثر من رئيسية، لكون بعض المخاطر خاصة بها، و من ناحية أخرى، كون هذا الإبداع الذي شهدته المالية الإسلامية رهين بمستقبل هذه الصناعة التي تؤكد أنها أنشأت لتوازن مسألة مخاطر المالية التقليدية.

1- تدبير مخاطر القرض

لتدبير مخاطر القرض في المؤسسات المالية الإسلامية أهمية أساسية إذ أن البنك الإسلامي ليس مجرد دائن بسيط في عمليات القروض و ليس كذلك على الإطلاق في عمليات التمويل التشاركي.

إضافة إلى ذلك، هناك عدة إجراءات لتخفيف أثر مخاطر القرض تم اقتباسها من المالية التقليدية تكون قابلة للتطبيق في المالية الإسلامية.

1-1 الاحتياطات و المؤن

يدرك مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى جانب هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر القرض و يوصي بتكوين احتياطات احترازية. تم

اعتماد نوعين اثنين من الاحتياطات : الأول هو ، احتياطي معادلة الأرباح يُقتطع من الدخل الخام للبنك قبل تخصيص الأرباح بين المساهمين و أصحاب الحسابات الاستثمارية. تسمح هذه الآلية بالاحتفاظ بمستوى معين من الربح بالنسبة للحسابات الاستثمارية. و النوع الثاني ، احتياطي لمواجهة أرباح الاستثمار يسمح بحماية البنك عند تسجيل خسارات في الحسابات الاستثمارية تُحسبُ من الأرباح التي تخصص فقط لأصحاب الحسابات الاستثمارية.

2-1 رهن الحيازة

يمثل هذا الإجراء سورا واقيا ضد خسارات القرض. يستخدم رهن الحيازة من قبل البنوك الإسلامية لضمان حماية السيولة التي توجد بحوزتهم. و وفق ما تتطلبه مبادئ المالية الإسلامية، بينما لا تُقبل كضمانات المنتجات القابلة للتلف و الأدوات المالية المبنية على الفائدة و المستحقات.

3-1 الشروط التعاقدية لتخفيف المخاطر

يمكن استخدام بعض الشروط التعاقدية بغية التقليل من عدم اليقين و من مخاطر التحكم في التخلف عن الأداء. فالاتفاقات التعاقدية بين الأطراف تلعب دورا مماثلا للتقنيات المستعملة في مراقبة المخاطر. و على سبيل المثال، فبإمكان تقلبات الأسعار بعد بيع السلم أن تحفز على ارتكاب اخلالات للالتزامات التعاقدية. و يمكن التقليل من هذه المخاطر بإضافة حاجز أو التنصيص في العقد على حد إذا تم تجاوزه على الطرف المستفيد تعويض الطرف الآخر. و حسب البنك الإسلامي للتنمية، تستخدم بشكل كبير هذه الممارسة في السودان و معروفة باسم "بنك الإحسان".

4-1 التصنيف الداخلي

تقوم جميع المؤسسات البنكية بتقييم أو تصنيف لأصولها و زبائها لتحديد المؤن لمواجهة خسارات الاقتراضات. و قد بدأت مؤخرا المؤسسات المالية الإسلامية في ادماج هذه الأنظمة للتصنيف. و مع ذلك، فالنماذج تختلف بحسب مدى التطوير العلمي و التكنولوجي للبنك و حسب حجمه. حسب البنك الإسلامي للتنمية، معظم المؤسسات المالية الإسلامية قادرة تقنيا على وضع نموذج للتنقيط الداخلي بالنسبة لكل استعمال. كما بإمكان ذلك أن يساهم على المدى المتوسط و البعيد في سد العجز القائم من حيث تدبير المخاطر و بإمكانه أيضا أن يساهم في تشجيع البدء في هذه المؤسسات المالية من قبل السلطات النقدية و وكالات التصنيف.

2- تدبير مخاطر السيولة

تتعرض المؤسسات المالية الإسلامية إلى مخاطر كبيرة تتعلق بحلول تواريخ الاستحقاق. و قد قامت في الواقع المؤسسات الإسلامية بتطوير قدراتها على التمويل و الاستثمار و هذا ما زاد في معدل تواريخ بين الأصول و المطلوبات و هذا ما يتطلب الاستحقاق لكن، ظلت إعادة التمويل بالأساس على المدى القصير. و قد زاد هذا من اتساع فجوة الاستحقاق الذي يتطلب حلول فعالة لتدبير هذا الاتساع.

كما أطلق بنك البحرين المركزي في سنة 2008 أداة مالية جديدة إسلامية تسمح بتحسين السيولة على المدى القصير. و في الواقع، تم تصميم هذا المنتج (أداة إسلامية لصكوك السيولة) لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية و البنوك التقليدية من الحصول على سيولة على المدى القصير مقابل صكوك الإجارة السيادية.

فهدف إستراتيجية بنك البحرين المركزي هو خلق سوق للصكوك أكثر عمقا و أكثر سيولة، وينبغي من خلال ذلك، تنشيط و تعزيز سوق مالي إسلامي أكثر نشاطا.

3- تدبير مخاطر السوق

ليست البنوك الإسلامية في مأمن من مخاطر السوق أثناء تقلبات ليبور (Libor) حيث وجب عليها أداء المزيد من الأرباح للمودعين المستقبليين مع الحصول على أرباح أقل آتية من مستعملي الأموال على المدى البعيد.

لا يمكن نفي أن القيود من حيث استعمال المنتجات المشتقة و خاصة منها تقايض أسعار الفائدة و العملات (سواب) تجعل تدبير هذه المخاطر مهمة معقدة. و مع ذلك، يمكن اليوم تصميم تقايض أسعار الفائدة ملائم مع أحكام القانون الإسلامي.

4- تدبير المخاطر العملية

تعد المخاطر العملية بطبيعتها معقدة و متنوعة و ليس من السهل دائما تحديد كميتها. و نظرا لتنوع مصادر المخاطر العملية، يجب أن تكون إجراءات تدبيرها أيضا مختلفة و مناسبة بشكل ملائم. و هذا يتطلب وضع سيرورة مناسبة لكل فئة من فئات المخاطر مع فصل واضح لمسؤوليات مختلف المتدخلين.

1- أجهزة الرقابة

تَنْظِيمُ المالية الإسلامية كما هو الشأن بالنسبة للنظام البنكي التقليدي شيء ضروري للحفاظ على متانة النظام المالي برمته و ضمان ثقه المستثمرين و حماية مصالح أصحاب الادخار.

في الواقع، مع النمو و التطوير العلمي و التكنولوجي للمنتجات المالية الإسلامية، كان إحداث إطار لمراقبة و تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية واحد من أهم التحديات. تكمن الصعوبة في كون البلدان المعنية ليس لها نفس المقاربة فيما يخص تدبير المخاطر. و مع ذلك، يمكن إصلاح القوانين و الأنظمة التقليدية بغية ضمان إنماء بنية تحتية للسوق المالية للأدوات الإسلامية و تقديم تمويل بديل مربح و فعال مطابق لأحسن الممارسات الدولية مع احترام مبادئ الشريعة الإسلامية.

و قد تعززت منذ سنوات التسعينات الجهود من أجل التنميط و التنظيم و مراقبة هذه المؤسسات. من جهة أخرى، تم وضع عدد كبير من المعايير و الإجراءات الدولية بفضل البنك الإسلامي للتنمية و هذا ما ساهم في تعزيز تصميم القطاع المالي الإسلامي في عدة بلدان.

هناك بالفعل، العديد من المؤسسات الإسلامية الدولية التي تساهم في تعريف المعايير المالية مطابقة لأحكام الشريعة و ملاءمتها بين مختلف الدول و أهمها ما يلي:

* **مجلس الخدمات المالية الإسلامية** : هي منظمة المعايير تضم 191 عضوا (مارس 2011)، 37 من بينهم من السلطات التنظيمية و الرقابية و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و البنك الإسلامي للتنمية و البنك الآسيوي للتنمية و 108 مقولة و فاعلين آخرين يعملون في عدة بلدان. تضع هذه المنظمة معايير و مبادئ توجيهية و تصدر مذكرات تقنية تتعلق بعدد من المجالات : تدبير المخاطر و ملاءمة الأموال الذاتية و حكمة المقولة و عملية المراقبة الاحترازية و الشفافية و انضباط السوق و مراعاة الأدوات المالية الإسلامية في عمليات التنقيط و إنماء و سير السوق النقدية.

* **هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**: تم إنشاؤها في البحرين في سنة 1991 و تسند إليها مهمة توحيد القواعد المحاسبية للبنوك الإسلامية.

* **السوق المالية الإسلامية الدولية** : تأسست في 2002 من قبل البنوك المركزية و السلطات النقدية لكل من البحرين و برنابي و اندونيسيا و ماليزيا و السودان و البنك الإسلامي للتنمية. يتمثل الهدف من هذه الهيئة في تصميم آليات و أدوات جديدة للسوق تتوافق مع أحكام الشريعة و تسمح بتطوير سريع للمالية الإسلامية. تتكلف هذه الهيئة بتعزيز الأسواق المالية و النقدية الإسلامية.

* **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف** : هي الوكالة الوحيدة للتصنيف التي تقوم بتقييم القطاع البنكي الإسلامي. أحدثت في سنة 2002 في البحرين و ترمي إلى تعزيز إدخال المؤسسات المالية في الأسواق الدولية. سمحت الدراسات التي قامت بها الوكالة بإعداد عدة

معايير تتعلق بمستوى الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية و إجراءات تحديد أنواع المخاطر التي تتعرض لها.

* **صندوق النقد الدولي** بإمكانه الاشتغال على الجوانب المرتبطة بالمالية الإسلامية و خاصة منها برنامج تقييم القطاع المالي. تنظر البنك العالمي أيضا في هذا الموضوع في إطار أشغاله حول حكمة المقولة.

* **مركز إدارة السيولة المالية** : أنشأ بهدف تسهيل استثمار فوائض البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية و تحويلها إلى أدوات مالية ذات سيولة على المدى القصير و المتوسط مطابقة لأحكام الشريعة.

تسعى هذه المؤسسات إلى تعزيز تنمية قطاع حذر و شفاف للخدمات المالية و تقدم المشورات و المساعدة للمؤسسات المالية الإسلامية في مجال التقنين و المراقبة كوضع معايير تتعلق بالأموال الذاتية المطلوبة و تدبير المخاطر و معايير حكمة المؤسسات المالية الخ.....تسهل هذه المعايير الدولية، بعد وضعها و قبولها تقييم متانة و استقرار المؤسسات المالية الإسلامية و بالتالي قد تساهم في ادماج هذه المؤسسات على المستوى الدولي.

2- المعايير المحاسبية الإسلامية

لعبت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دورا هاما في ملائمة المعايير المحاسبية الدولية وجعلها قابلة للتطبيق على المؤسسات المالية الإسلامية. فالمسؤولين عن المعايير المحاسبية و سلطات التقنين و الأبنك و مختلف الفاعلين يواصلون في التعاون الوثيق من أجل وضع معايير محاسبية ملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

فالمعايير التي تم وضعها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية تطبق من قبل أغلبية المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

في الواقع، هناك العديد من أوجه التشابه بين الأنظمة المحاسبية التقليدية و الإسلامية. يتم تحديد البيانات المالية للحصيلات بالنسبة للنظامين بناء على أصول و مطلوبات المقولة. و مع ذلك، نظرا لطبيعة المعاملات المطابقة لأحكام الشريعة، فالمعلومات المتضمنة بالبيانات المالية الإسلامية يتم على العموم تقييمها و تسجيلها و التواصل حولها بطرق مختلفة.

I - المالية الإسلامية بالمغرب

تسويق المنتجات المالية الإسلامية أو كما يطلق عليها بشكل رسمي " البديلة " حديث جدا. في الواقع، بدأ البنك المركزي، في أفق تطوير المالية الإسلامية، بالانخراط في سنة 2006 في مجلس معايير المحاسبة الدولية. إضافة إلى ذلك، أصدر بنك المغرب أول تعليمة تتعلق بالمنتجات البديلة في سبتمبر 2007 (RN.33./G/2007) تعالج هذه التعليمة منتجات الإجارة و المشاركة و المرابحة.

II - التحديات

مكنت المنتجات المسموح بها من خلال تعليمة بنك المغرب من توسيع مجموعة المنتجات المقترحة من قبل الأبنك المغربية. يساهم هذا التمويل البديل في تحسين أفضل للخدمات البنكية للاقتصاد المغربي.

نظريا يشكل المغرب سوقا مثالية لتطوير المالية الإسلامية أو ما يطلق عليها رسميا " البديلة " اعتبارا لطبيعة بلادنا. إضافة إلى العامل الإسلامي، يعاني الاقتصاد المغربي من انخفاض معدل الادخار و هذا ما لا يسمح له بتمويل مستوى الاستثمار الضروري للحفاظ على نمو اقتصادي قوي و مستقر. و إضافة إلى مستواه المنخفض، يتميز الادخار المغربي باستحقاق على المدى القصير جدا لتمويل الاستثمار على المدى الطويل، حيث أن المكون الرئيسي للادخار هو الموجودات من السيولة و التوظيفات غير المؤدى عنها.

تمثل المالية الإسلامية كذلك فرصة ثمينة لتشجيع تدفقات الاستثمارات خاصة منها الآتية من مناطق الخليج الفارسي و هذا ما سيدفع نحو نمو سريع لعدة قطاعات.

إلى جانب عوامل كضعف المداخل أو النسبة العالية من الأميين، فالعامل الثقافي، الذي يهيمن عليه الطابع الديني، يوضح وجود الطلب على هذا النوع من التمويل. و لهذا السبب يمكن أن تشكل المنتجات البديلة رافعة قوية لتعبئة الادخار و تخصيصه مع تعزيز المنافسة في القطاع المالي و التخفيف من الاكراهات التنظيمية.

و كما هو الشأن بالنسبة لأي صناعة ناشئة، ينبغي أن ترفع المالية البديلة بالمغرب عدة تحديات لكي تكتسي المزيد من الأهمية. و لتأكيد مكانتها كطريقة للتمويل قادرة على منافسة الوسائل التقليدية للتمويل هناك عدة طرق للتفكير في ذلك منها :

* **العلامات التعريفية للمنتجات:** و طبيعيا السؤال المطروح يتعلق بالجهاز الذي سيتكلف بالمصادقة على المنتجات.

- * الشفافية : متطلبات خاصة تتعلق بشفافية المنتجات ينبغي ادماجها في التقنين من أجل إعلام أفضل للمستثمرين و لأصحاب الادخار.
- * السيولة: فهو عنصر يميز جميع أسواق المالية الإسلامية ذات عمق ضعيف مقارنة مع الأسواق التقليدية.

تمكنت صناعة المالية الإسلامية من تحولها في ظرف ثلاثين سنة من نشاط هامشي إلى نظام للتدبير المالي البديل بحجم كبير مع إمكانيات حقيقية لتوسعه لا سيما فيما يخص الخدمات البنكية و قروض الاستهلاك خاصة في الدول المسلمة. و مقارنة مع المالية التقليدية، مازال هذا القطاع فتيا جدا لكن يضل منحى التعلم حاد. فالتحدي هو الوصول إلى مستوى مناسب للتدعيم من قبل الحكومات و هيئات تنظيم الأسواق.

أدى النمو و تنويع المالية الإسلامية و المحيط الجيوسياسي الذي تعمل فيه المؤسسات المالية الدولية إلى الاهتمام بهذا القطاع. و في الواقع، تعهدت جميع المؤسسات كالخزنتين الأمريكية و البريطانية و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و لجنة بازل بإزالة الغموض لهذا النشاط و تعزيز تطوير أفضل للممارسات في هذا القطاع من خلال إدخال معايير احترازية دولية للإشراف. و مع وجود كبار "الرواد" المصرفيين الدوليين المعنيين بهذه الصناعة و نزوعهم القوي للمزيد من تطوير هذا النشاط، هناك اهتمام كبير للحرص على أن يتم تطوير هذه الصناعة بشكل مستقر و منظم.

مع ذلك، لازال في الوقت الحاضر العديد من العقبات يتعين التغلب عليها. فغياب التجربة و التاريخ الحديث لهذا النشاط ينبغي أن يدفع بالفاعلين إلى توخي المزيد من الحيطة و تطوير الاجراءات المناسبة لتدبير المخاطر. فغياب الموارد البشرية المؤهلة و عدم التوافق في تفسير الشريعة الإسلامية و عدم التناسق في مجال التواصل المالي كلها تحديات هامة يتعين التغلب عليها. و في الواقع، تعتبر آفاق النمو جيدة جدا لكن، ينبغي المزيد من الاشتغال لتألبية طموحات هذا القطاع.

في المغرب لم يتم إدخال المنتجات البديلة إلا حديثا. و مع ذلك، نعتقد أنه على غرار الدول الأخرى التي اعتمدت هذه المنتجات، فهي تقدم وسيلة إضافية بإمكانها تمويل اقتصادنا و خاصة في فترات الأزمة.

فوضع هذه الوسيلة للتمويل من شأنها تسريع تحسين معدل الخدمات البنكية للسكان و استقطاب هام جدا للادخار الداخلي و تعزيز جذب الاستثمارات المباشرة لدول الخليج.

فمجموعة المنتجات الإسلامية و خاصة منها الصكوك قد تلعب دورا هاما في عمليات تمويل مشاريع البنية التحتية و التجهيز العمومي.

و ينبغي إجراء دراسة معمقة على مستوى بلادنا لتحليل و دراسة المتطلبات الأساسية التي يتعين وضعها على مستوى التقنين و التنظيم للاستفادة من هذا التطور الذي تعرفه المالية الدولية في القرن الواحد و العشرين.

(1) البنك الإسلامي للتنمية

* إدخال تقنيات التمويل الإسلامي ، تقرير ندوة رقم 37

* التقنين و الاشراف على المصاريف الإسلامية، عمر شابرا و تاريك الله خان الدراسة الخاصة رقم 3

* تطور الأنشطة المصرفية الإسلامية : قضايا و أفاق مؤتمر الشيخ صالح كامل 1997

نموذج من الاقتصاد الجزئي للبنك الإسلامي حبيب أحمد البحث رقم 59

(2) دليل المالية الإسلامية هربرت سميث 2009

(3) المؤتمر العالمي للخدمات المصرفية الإسلامية تحديات تطور السوق المالية إجال ألفيكليفورد شانس : مدخل للمالية الإسلامية كليانت بريفين 2011

(4) الصكوك : مقدمة للمبادئ الأساسية و البنية : دار الاستثمار يونيو 2006

(5) أسواق المالية الإسلامية الدولية : تقرير حول الصكوك : دراسات شاملة لسوق الصكوك الدولية فبراير 2010

(6) السوق المالية الإسلامية نظرة عامة ودور الصكوك الإسلامية المالية - نقلة نوعية في أفريقيا 28 - 29 مارس 2011 فندق كراون بلازا نيروبي، كينيا

(7) وكالة موديز أبحاث الائتمان، قضايا المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، يناير 2008

(8) ستاندرد اند بورز حلة جديدة للتمويل الإسلامي، مايو 2007

(9) التمويل الإسلامي: مثال على أخلاقيات المالية، فرانسوا غيرونجير دونو 2009

(10) مقدمة للتمويل الإسلامي، زامير إقبال، عباس ميراخور، وايلي المالية، 2006

(11) محمد أيوب، وايلي المالية، 2008